افتتح جلسة المشاورات لمسودة الاستراتيجية المؤقتة للبنك الدولي في اليمن :

الراعي : تحقيق الأمن والاستقرار أساس أي نشاط اقتصادي في أي بلد

■ ،، صنعاء/سبأ

افتتح رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي جلسة المشاورات لمسودة الإستراتيجية المؤقتة للبنك الدولي للجمهورية اليمنية المنعقدة أمس بصنعاء.

وفي الجلسة أكد رئيس مجلس النواب على أن تحقيق الأمن والاستقرار يشكل الأساس المادي والموضوعي لأي نشاط اقتصادي استثماري في أي بلد كان، واليمن جزء من هذا العالم ينطبق عليها المعيار.

وطالب رئيس مجلس النواب مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي بأن يوظف الأموال التي يقدمها كمساعدات وقروض لليمن في المسائل الملحة بالنسبة للمواطنين وتتلخص في مجالات الكهرباء والمياه والطرقات والصحة والمدارس والقضاء على البطالة والفقر.

وشدد رئيس مجلس النواب على ضرورة زيادة الدعم لليمن بالنظر إلى طبيعة الأوضاع التي يمر بها اليمن حاليا، مشيراً إلى الآثار السلبية التي تترتب على الأزمة التي عاشتها اليمن خلال ٢٠١١م.

ورحب رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي بنشاط البنك الدولي في المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في اليمن على كافة القطاعات الإقتصادية والاجتماعية.

وقدم رئيس المجلس في الجلسة إيضاحات بصدد القوانين التي يناقشها مجلس النواب ويقرها والمتعلقة بالنشاط الاقتصادي والاستثماري، لافتاً إلى أن القوانين التي يسنها المجلس متطورة وتضمن للمستثمرين أفضل السبل التي تمكنهم من استثمار أموالهم في نشاطات اقتصادية واجتماعية مثمرة، موضحاً معوقات الاستثمار في اليمن والمعالجات الملحة لذلك.

من جانبه عبّر مدير مكتب البنك الدولي وائل زقوت عن سعادته بزيارة مجلس النواب ولقائه برئيس المجلس وعدد من أعضائه.

وتطرق في جلسة العمل إلى جملة من المشاريع التي يسعى البنك إلى تنفيذها، موضحاً أن الفترة القريبة القادمة ستشهد المزيد من نشاط البنك الدولي في مجال النشاط الاقتصادي وبما يسهم في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، داعياً إلى أهمية تطوير قانون الاتصالات.

وفي الجلسة التي ترأسها عضو مجلس النواب سلطان العتواني أبدى المشاركون من أعضاء البرلمان في جلسة المشاورات جملة من الآراء والملاحظات لإغناء الاتجاهات العامة للاستراتيجية المؤقتة للبنك الدولي في اليمن، موضحين أولويات التنمية خلال الفترة الانتقالية.

استمع إلى عرض حول نتائج تواصل لجنة الاتصال الرئاسية :

مجلس الشورى يناقش موضوع الحوار الوطني وإسهام المجلس في إنجاحه

■ ،، صنعاء/سبأ

عقد مجلس الشورى أمس اجتماعه الرابع من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي ٢٠١٢م، برئاسة رئيس المجلس الأخ عبدالرحمن محمد علي عثمان.

وناقش المجلس خلال الاجتماع تقريراً قدمته اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، بشأن إسهام المجلس في إنجاح الحوار الوطني.

كما استمع المجلس إلى عرض موجز من مستشاري رئيس الجمهورية، الدكتور عبدالكريم الإرياني، وعبدالوهاب الآنسي، حول نتائج تواصل لجنة الاتصال الرئاسية المنتهية ولايتها مع الأطراف السياسية اليمنية، بشأن مشاركتها في مؤتمر الحوار الوطني.

وفي مستهل الاجتماع ألقى رئيس مجلس الشورى، الأخ عبدالرحمن محمد علي عثمان كلمة شدد فيها على أن مقاربة المجلس لموضوع الحوار الوطني يجسد وعيه الكامل بحدود المسئولية الدستورية المناطة به، وإيمانه كذلك بضرورة استنهاض هذه المسئولية، لتحقيق الإسهام المنشود في إنجاح هذا الاستحقاق الوطني الاستثنائي الهام والكبير في مسيرة اليمن خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي عام ٢٠١٤م.

وقال : "لقد تابع مجلسنا باهتمام بالغ وبمسؤولية عالية مسار الأحداث والتحديات، منذ بدء الفترة الانتقالية، التي نصت عليها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة، حيث أمكن تجاوز البعض منها، فيما لا يزال الكثير منها ماثلاً أمام الجميع"، مؤكداً أنه ليس ثمة ما يفقدنا الأمل بإمكانية أن يتحرر شعبُنا من التّبعات الثقيلة للأزمة الطاحنة التي عصفت به طيلة العام الماضي، إذا ما توفرت النوايا الصادقة من جميع الأطراف.

وأكد رئيس مجلس الشورى أن المجلس على استعداد كامل للإسهام الجاد والمخلص في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني، وأن ليس لديه تصور مسبق بشأن هذا الإسهام، لكنه بالتأكيد لا يقدم نفسه كأحد أطراف الحوار، بل مؤسسةٌ دستوريةٌ تتمتع بتمثيل جامع للطيف السياسي والاجتماعي والجهوي.

وعبّر عن اعتقاده أن إحدى الآليات الممكنة، التي يمكن أن تحقق إسهاماً لائقاً ومؤثراً لمجلس الشورى في إنجاح الحوار الوطني، تتمثل في أن يكون المجلس نواةً مثلى لأحد التكوينات الأساسية الموسعة، التي سيفوّضها مؤتمر الحوار الوطني بإنجاز إحدى مهامه، وبالأخص الأساسية والنوعية منها، التي نصت عليها الآلية التنفيذية المزمّنة للمبادرة الخليجية.

عقب ذلك قدم مستشارا رئيس الجمهورية الدكتور عبدالكريم الإرياني وعبدالوهاب الآنسي، عرضاً موجزاً عن نتائج المشاورات والاتصالات التي أجرتها لجنة الاتصال الرئاسية المنتهية ولايتها، مع مختلف الأطراف والقوى السياسية اليمنية في الداخل والخارج، وذلك منذ صدور قرار بتشكيل اللجنة في شهر مايو وحتى الانتهاء من إنجاز مهمتها في يونيو المنصرم.

وأوضح العرض الذي قدمه مستشارا رئيس الجمهورية التطورات الإيجابية بشأن موافقة الأطراف التي جرى التواصل معها على الانخراط في مؤتمر الحوار الوطني الشامل والمفضي إلى المصلحة الوطنية العليا، وكذا الخطوات الإجرائية التي اتخذتها اللجنة لتسهيل أداء مهمتها وإنجازها في الوقت المحدد، والصعوبات التي واجهتها، والمواقف المتباينة التي تلقتها من مختلف الأطراف.

بعد ذلك قدمت اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين تقريرها حول موضوع إسهام المجلس في إنجاح الحوار الوطني، والذي قام بقراءته رئيس اللجنة الدكتور محمد أحمد الكباب ومقرر اللجنة أحمد محمد السلامي، وأعضاء اللجنة "الدكتور حسين عبدالله العمري، وعبدالوهاب يحيى الدرة، وصلاح الأعجم، وفاطمة محمد بن محمد".

وبين التقرير الخلفية الدستورية لإسهام مجلس الشورى الضروري في إنجاح الحوار، بالنظر إلى أن مؤتمر الحوار الوطني يندرج ضمن الفقرة (أ) من المادة (١٢٥) من الدستور التي تنص على أن المجلس يقوم بـ "رسم الاستراتيجيات الوطنية والقومية للدولة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية".

وتضمن التقرير تفصيلاً عن مفهوم الحوار وخلفياته التاريخية، ومنهجيته وأهميته، بالإضافة إلى بيان مفهوم التوافق الوطني، وكذا ما تضمنته المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة من نصوص بشأن مؤتمر الحوار الوطني والقضايا التي سيبحث فيها.

وخلص التقرير إلى جملة من التوصيات التي أكدت أهمية إشراك مجلس الشورى ضمن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني.

وحث التقرير حكومة الوفاق الوطني على سرعة إنجاز المهام والأعمال العاجلة المتصلة بالحياة المعيشية للمواطنين والحقوق الوظيفية والمعالجات الأمنية وتحسين البنية التحتية والخدمات، داعياً جميع الأطراف إلى التزام التهدئة الإعلامية بما يمسح بتهيئة الأجواء الملائمة لانعقاد الحوار الوطني الشامل.

عقب ذلك أجرى أعضاء مجلس الشورى نقاشات حول مضمون التقرير، أشادت جميعها بالمضمون القيم للتقرير، وأوصت ببذل المزيد من الجهود من أجل التهيئة لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك إزالة كافة مظاهر العنف، ومعالجة الآثار المترتبة عنه، خصوصاً في المحافظات والمدن الأكثر تضرراً كأولوية ملحة.

هذا وقرر المجلس في ختام مناقشاته صياغة التوصيات الخاصة بالموضوع ورفعها إلى فخامة رئيس الجمهورية.

وكان مجلس الشورى قد استمع إلى قراءة لمحضر جلسته السابقة وأقره.

حضر اختتام أعمال اللقاء التشاوري السياحي

رئيس الوزراء: قطاع السياحة لن يزدهر إذا ما استمرت الأوضاع على هذا النحو

نجاح اليمن في تجاوز المرحلة وتحقيق الاستقرار فيه مصلحة لكل اليمنيين

سلام يؤكد أهمية السياحة في زيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل

■ صنعاء/سبأ

أكد رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أن قطاع السياحة في اليمن لن يزدهر إذا ما استمرت الأوضاع على هذا النحو، لافتا إلى الأهمية الاقتصادية القصوى للسياحة بالنسبة للاقتصاد الوطني وللتنمية في اليمن، بما يوفره هذا القطاع من فرص عمل وفيرة وعوائد مالية.

وحث الأخ باسندوة أثناء حضوره أمس بصنعاء اختتام اعمال اللقاء التشاوري السياحي السادس لقادة العمل السياحي، تحت شعار "الامن والاستقرار اساس لتنمية سياحية فاعلة"، على ضرورة تحقيق الاستقرار ونبذ المماحكات السياسية خلال هذه المرحلة الحساسة التي يمر بها الوطن.

وقال : "لابد أن ندرك أن الوطن وطن الجميع، واننا جميعا نعيش تحت سقفه واذا ما انهدم السقف فإنه سيسقط على الجميع، وعلينا جميعا ان نجعل تحقيق استقرار الوطن نصب أعيننا، دعونا نتعاون بكل شيء لخدمة وطننا، فنجاح اليمن في تجاوز المرحلة الراهنة وتحقيق الاستقرار والازدهار فيه مصلحة لكل اليمنيين".

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن قطاع السياحة، من أولى اولويات الحكومة، باعتباره أحد القطاعات الواعدة التي نعول على عوائدها المفترضة في رفد الميزانية العامة ودعم الاقتصاد الوطني وترسيخ أسسه على المدى المتوسط والبعيد بمشيئة الله.

وأكد أهمية أن تكون نظرتنا متفائلة نحو المستقبل، ذلك أن اليمن كبلد سياحي سيظل كذلك ويبقى أن نتجاوز التحديات الماثلة لنصل إلى وضع ملائم، نتمكن في ظله من التوظيف الأمثل لمواردنا السياحية، والتسويق لها بكفاءة واقتدار.

وأضاف : إننا نعلم جميعاً الإمكانيات المتميزة لليمن، والتي تجعل منها أحد أهم المقاصد السياحية على مستوى المنطقة، بفضل ما يتوفر من منتج سياحي متعدد العناصر، نسجته إرادة الله العلي القدير، متجسدة في هذا التداخل الرائع بين الجغرافيا والتاريخ، والطبيعة المتنوعة".

وأشار رئيس الوزراء الى حجم التحديات الماثلة أمام قطاع السياحة، الذي كان اكثر القطاعات تضرراً من تداعيات أحداث العام المنصرم، التي أوقفت نمو هذا القطاع وعطّلت مناشطه، وأثرت بشكل عميق على الآلاف من العاملين فيه، وعلى العوائد المالية الآتية من هذا القطاع.

وقال : إن أمامنا جميعاً مسئوليةً كبيرةً، في إعادة تأهيل هذا القطاع على كافة المستويات، وترميم ما لحق ببنيته الإدارية من أضرار وخصوصاً تلك التي طالت ديوان عام الوزارة".

وحث باسندوة جميع المشتغلين بقطاع السياحة في اليمن، وفي المقدمة وزارة السياحة ومجلس الترويج السياحي وعلى رأس الجميع الحكومة، على بذل الجهود من أجل إزالة الصورة السلبية التي علقت في ذهن المجتمعات المصدّرة للسياحة إلى اليمن .

وأضاف " أعتقد أن جهداً كهذا يجب ألا يظل في إطاره الإعلامي الدعائي، على أهميته بل يجب أن يأتي في إطار خطة شاملة، تتوخى إحداث تغييرات حقيقية على الأرض، وهذه التغييرات يجب أن تشمل، تنمية وتطوير البنية التحتية والفوقية للسياحة، وإحداث تغيير مواز في ثقافة الناس ومواقفهم تجاه قطاع السياحة، بما ينعكس إيجابياً في شكل قناعات جديدة تدرك الأهمية الاقتصادية القصوى للسياحة بالنسبة للاقتصاد الوطني وللتنمية في البلاد، بما يوفره هذا القطاع من فرص عمل وفيرة".

ولفت الاخ رئيس الوزراء الى اهمية الملتقى التشاوري لقيادات العمل السياحي، مؤكداً من كونه تقليداً ضرورياً، يتيح فرصة التقاء أهل الاختصاص والخبرة والمراس في إدارة قطاع السياحة، وتداول الآراء فيما يخص الارتقاء بهذا القطاع الاقتصادي الحيوي الهام بالنسبة لليمن .. مثمناً النقاشات التي أجريت خلال هذا الملتقى، ومباركته للجهود التي بذلت خلال يومي الالتقاء واستهدفت بلوغ المستوى المنشود من التطور في القطاع السياحي.

وأكد الاخ باسندوة ان المعول اليوم على إرادة اليمنيين وقواهم السياسية إنفاذ استحقاقات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وفي المقدمة منها الحوار الوطني الشامل، الذي هو مفتاح المرحلة الجديدة من تاريخ اليمن، مشيراً الى انه يتعين على الجميع أن يعبروا عن مسئوليتهم التاريخية تجاه هذا الاستحقاق، الذي سننفذ منه إن شاء الله إلى مستقبل أكثر إشراقاً تُصاغ فيه دولة اليمنيين ، المعبرة عن إرادتهم وتطلعاتهم، دولة النظام والقانون والعدالة والمواطنة المتساوية.

وتطرق رئيس الوزراء في ختام كلمته الى ما اتخذته الحكومة من اجراءات لتثبيت عمال النظافة واعلان القرار الخاص بذلك، الا ان المماحكات وحرص البعض على تعطيل عملية عودتهم للعمل حالت دون استئنافهم لأعمالهم لرفع المخلفات التي بدأت تتكاثر وتنذر بوضع بيئي غير آمن.

من جانبه أكد وزير السياحة الدكتور قاسم سلام حرص الحكومة على ايلاء اللقاء التشاوري السادس وأمثاله من اللقاءات في مثل هذا الظرف ، الاهتمام بما يسهم في تنشيط ديناميكية مؤسسات الدولة وتوسيع التفاعل بين حلقاتها المختلفة لترسيخ الديمقراطية وقاعدة الحوار السلمي الديمقراطي داخل هيكلية مؤسسات الدولة انطلاقا من جوهر وروح المبادرة الخليجية المزمنة وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الامن الدولي ٢٠١٤ وفي سياق ترسيخ قاعدة الدولة اليمنية الحديثة ومؤسساتها المختلفة في اطار ترسيخ دولة المؤسسات والنظام والقانون.

واعرب الوزير سلام عن سعادته بتشريف رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة حضور الفعاليات الختامية لأعمال اللقاء التشاوري السياحي السادس، مشيرا إلى أن ذلك يؤكد بما لا يدع مجالا للشك مدى ادراك الحكومة للأهمية التي تحتلها السياحة ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية والتي يعول عليها تحقيق زيادة في الدخل القومي وتوفير فرص العمل ومعالجة الكثير من قضايا الفقر والبطالة.

وقال: إنه وبقدر ما يسرنا اليوم حضور رئيس الوزراء ختام اعمال الملتقى هذا بقدر ما يدعونا إلى ان نطرح امامه بعضا من همومنا طامعين في مشاركته وتوجيهاته الكريمة في رعاية وزارة السياحة ومجلس الترويج السياحي ودعم خططها واستراتيجية السياحة الوطنية التي نعول عليها الكثير خصوصا وانكم رئيسا للمجلس الاعلى للسياحة .

وعبر عن ثقته في أن رئيس الوزراء لن يبخل على وزارة السياحة ومؤسساتها بالرعاية والدعم، مؤكدا إدراك قيادة وزارة السياحة حرص رئاسة الوزراء وايمانها بترسيخ قاعدة النهضة والتطور والتقدم سبيلا لتعزيز دور اليمن على كافة الاصعدة والمستويات والحقول .

واضاف: لاشك أنكم مستوعبون الظروف التي احاطة بالوزارة وما تكبدته من خسائر جسيمة فموظفو الوزارة ما زالوا مشتتين ومشردين ورجاؤنا ان توجهوا وزارة الاشغال لإعادة مبنى هيئة السياحة السابق الواقع في منطقة شيراتون والتي تشغله الآن ونحن بأمس الحاجة إليه كي يتم تجميع موظفي الوزارة في مبنى واحد يستوعب الجميع أو التوجيه باستئجار مبنى يستوعب الجميع مؤقتا حتى يتم اعادة ترميم مبنى وزارة السياحة الكائن بمنطقة الحصبة خاصة ونحن في أمس الحاجة لدور الجميع داخل الوزارة لننهض بعملنا في سياق الاستراتيجية المقرة وخططنا المعتمدة ".

واستعرض احتياجات الوزارة في دعم تعزيز خدمات البنية التحتية كما وكيفا واعطاء القطاع الخاص فرصا مغرية للاستثمار في الخدمات السياحة والمشاريع الداعمة للتنمية في المناطق التي تتوفر فيها مقومات التنمية السياحية، إضافة إلى السعي الحثيث لتوسيع الخدمات السياحية على قاعدة التنوع وفي جميع المحافظات والاهتمام الجاد بجودة الخدمات السياحية المقدمة في كل المحافظات من فنادق ومطاعم ومتنزهات واستراحات والاهتمام المتواصل بالتدريب والتاهيل وتهيئة المناخات الاستثمارية وتقديم التسهيلات والضمانات للاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية ودعم وتطوير الاعلام السياحي لخلق وعي مجتمعي باهمية السياحة.

عقب ذلك تلى الوكيل المساعد لقطاع الخدمات والانشطة عبدالجبار سعيد توصيات وقرارات اللقاء التشاوري السادس الذي اختتم أعماله أمس واستمر يومين، ناقش اكثر من ٢٢ تقريرا حول عمل مكاتب الوزارة بمحافظات الجمهورية، بالإضافة إلى ٧ اوراق رئيسية تناولت هموم واوضاع السياحة بجانبيها الخاص والعام ومن مختلف الجوانب المؤسسية والتشريعية والبنيوية والأمنية والسياسية والتنموية والاستثمارية.

وتضمنت التوصيات تأكيد قادة العمل السياحي بالقطاعين الحكومي والخاص في ختام ملتقاهم التشاوري السنوي السادس اليوم على أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للسياحة كونها تحقق عائدات نقدية بالعملات الأجنبية وتسهم في دعم ميزان المدفوعات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وكذا مساهمتها في الحد من الفقر وتوفير فرص العمل المباشر وغير المباشر وكذا إبرازها الموروث الطبيعي والحضاري لليمن وتعزيزها للعلاقات والمصالح الاقتصادية مع الدول الأخرى.

واعرب المشاركون عن التطلع لأن يقوم المجتمع بأفراده وجماعاته ومنظماته المدنية والسياسية والقطاعات المختلفة بدورهم وإسهامهم الإيجابي في الحفاظ على الموارد والمقومات السياحية من كل أشكال الإهدار وعشوائية الاستغلال ، وتهيئة المناخات الضرورية لاستثمار تلك الموارد وتحويلها إلى قيم وروافد اقتصادية تسهم في إحداث التنمية المستدامة ووضع خارطة سياحية استثمارية تشمل كل المواقع السياحية في الجمهورية بمعايير دولية تعكس في فرص استثمارية مدروسة بعناية وقابلة للتحقيق.

واكدوا ضرورة التعامل مع التنمية السياحية وتحديدها بمسئولية وطنية متكاملة باعتبار صناعة السياحة قطاعاً هاماً يسهم في تحريك وتائر النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار التنموي، ما يتطلب معاملة صناعة السياحة معاملة الصادرات الوطنية من حيث المزايا والضرائب وهو ما يلبي الطموح والتوجه لخلق شراكة حقيقة مع القطاع السياحي الخاص في تحقيق التنمية المنشودة.

كما أكد المشاركون ضرورة إصدار الحكومة قرارات بإعفاء المشاريع الاستثمارية الفندقية من الغرامات المفروضة عليها لعامي ٢٠١٠ - ٢٠١١م، وإضافة سنتين إلى الاعفاءات الضريبية- الجمركية مقابل السنتين الماضيتين، إضافة إلى التأكيد على ضرورة إعفاء المنشآت السياحية من غرامات التأخير عن اقساط التأمينات على عمال وموظفي المنشآت السياحية والفندقية، وتمديد الاعفاءات الضريبية لمدة عامين للمشاريع السياحية الاستثمارية عوضاً عن عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م لتوقف نشاط هذه المشاريع وتعرضها للخسائر.

وشدد المشاركون على ضرورة إعفاء المنشآت الفندقية والسياحية من أية غرامات للدولة خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١م عن أقساط التأمينات لتشجيع السياحة لمساعدة المنشآت في ممارسة نشاطها نتيجة تضررها خلال الفترة الماضية، وكذا التأكيد على تفعيل وتنسيق الشراكة الوطنية بين الحكومة والجهات ذات العلاقة بالسياحة .. مطالبين حكومة الوفاق الوطني ممثلة بالجهات والأجهزة المعنية للقيام بواجباتها ومسؤوليتها في توفير الأمن والاستقرار من خلال انهاء المظاهر المسلحة في المدن والطرقات المختلفة ،ورفع المسلحين من المدن والمواقع السياحية ،وإنهاء النقاط المسلحة من الطرقات المؤدية للمدن والمقاصد السياحية، ووقف التقطعات وذلك بالتعاون مع المواطنين والقبائل في مختلف المناطق.

كما طالبوا بإسقاط مواقع التنمية السياحية المحددة للاستثمار السياحي في المخططات الحضرية العامة ، وكذلك التنسيق لأعداد وإصدار خارطة الخدمات للمحافظة ، تتضمن المواقع المحجوزة للاستثمار السياحي ومناطق المحميات الطبيعية.

كما تضمنت التوصيات اتخاذ القرارات الضرورية لمنع البناء في الوديان وإسقاطها بالمخططات السكنية العامة كمناطق زراعية يمنع البناء فيها، واتخاذ القرارات الكفيلة بالحفاظ على الآثار والمواقع التاريخية ومكونات المدن التاريخية وطابعها المعماري المميز وإزالة التشوهات التي لا تنسجم مع عناصرها الثقافية وكذا نشر الوعي السياحي والبيئي وتعزيز الأنشطة التوعوية، ونشر الثقافة السياحية في أوساط المجتمع عبر وسائل الاعلام المختلفة.

وشملت التوصيات البيئية بتحسين خدمات البنية التحتية الأساسية "الكهرباء - المياه - الاتصالات - الصرف الصحي- الطرق" في المناطق ذات الجذب السياحي والمدن السياحية واهمية وضع الحلول والمعالجات لظاهرة التسول، وتمكين الشرطة السياحية من مهمتها المتعلقة بالإشراف على الجانب الأمني في الفنادق بدلاً عن الجهات الأمنية الأخرى.

وأعرب المشاركون في الملتقى الذي نظمته وزارة السياحة على مدى يومين بمشاركة قيادات الوزارة والهيئة العامة للتنمية السياحية ومدراء عموم مكاتب السياحة في المحافظات وممثلي القطاع الخاص والمهتمين، عن التطلع لدور كافة الجهات والمؤسسات الرسمية والشعبية المركزية والمحلية الفاعل لمواكبة احتياجات وقضايا السياحة كمسؤولية وطنية تكاملية بما يمكن قطاع السياحة والوزارة على تحقيق معدلات النمو المستهدفة للعائدات السياحية.

وركزت التوصيات على عدد من مجالات السياحة بما فيها رفع جودة الخدمات السياحية والتخطيط والاحصاء والمعلومات واهمية استعادة قاعدة وانظمة المعلومات السياحية التي فقدت وتضررت، وإعادة تنظيمه لتلبية احتياجات التخطيط و العمل السياحي بالإضافة إلى تضمنها وضع اليه لطبيعة للعلاقة مع السلطة المحلية ودعوتها لأهمية دعم القطاع الخاص السياحي وأهمية التنسيق مع الجهات الأمنية لتعزيز جوانب الأمن والاستقرار.

وأكد المشاركون فيما يخص البنية التحتية الضرورية للإدارة والعمل السياحي في الديوان والمحافظات ، اهمية استئجار مبنى مؤقت لديوان العام للوزارة يتسع لجميع موظفي الوزارة حتى الانتهاء من استكمال ترميم واصلاح مبنى الوزارة، أو استعادة مبنى السياحة المسلم لوزارة النقل عام ٢٠٠٨م لانتفاء مبرر تحويلة بتوفر مقر لوزارة النقل ، علاوة على توفير التجهيزات والأثاث الكافية لأداء الاعمال المختلفة على مستوى الديوان والمكاتب وترميم مبنى الديوان العام للوزارة الوقع في الحصبة.

وطالب المشاركون في اللقاء التشاوري بالإسراع في الاهتمام بالموارد البشرية عبر تسوية أوضاع الموظفين بحسب المؤهلات وسنوات الخدمة وإطلاق العلاوات السنوية عن الفترة الماضية ٢٠٠٥-٢٠١١م، ورفع وتحسين حوافز العمل من بنود المكافآت والأجور الإضافية والانتقالات، واستكمال إعداد التوصيف الوظيفي لشغل الوظائف التخصصية في الهيكل الوظيفي للإدارة السياحية، والتسكين الوظيفي للكوادر وفقاً لمؤهلاتهم وكفاءتهم ومهارتهم وخبراتهم العملية، والتعجيل بعملية التدوير الوظيفي والعمل على تصعيد دماء شابة قادرة على العطاء.

وفي مجال الأنشطة السياحية أوصى المشاركون في اللقاء التشاوري على الاهتمام بتنشيط السياحية المحلية من خلال إقامة الفعاليات والمهرجانات وتقديم التخفيضات المناسبة في هذه الفعاليات، والتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة لتنظيم وتمويل إجازات سنوية مدفوعة الأجر لموظفيها، وتوزيع إقامة الفعاليات الحكومية المختلفة على محافظات الجمهورية، وكذا إقامة مهرجان سياحي بعدن في أقرب وقت ممكن لكسر الجمود والإعلان من عدن من قبل وزير السياحة عن انطلاق السياحة مجدداً في الجمهورية اليمنية وان اليمن ومدنها وشواطئها آمنة، وتوفير الموازنة الكافية واللازمة لإقامة المهرجان.

وفيما يخص التوعية والاعلام السياحي أوصى اللقاء بضرورة استهداف شرائح محددة ومتنوعة من المجتمع "المدارس- الكليات- المعاهد- شخصيات عامة" لعمل ندوات عن أهمية التوعية السياحية بما يسهم في الحفاظ على المناطق الاثرية، وعمل رسائل ومناهج توعوية تعليمية سياحية لمختلف الفئات و دعم فكرة إصدار دليل سياحي تعريفي وخارطة سياحية للمحافظات التي ليس لديها مثل هذه الأدلة لأهميتها كدليل إرشادي للسياحة.

وبخصوص الاستثمار والتنمية السياحية أشار المشاركون إلى ضرورة توفير الاستراحات على الطرق الرئيسية أو المواقع السياحية والمنافذ، وتقييم وضع الاستراحات التي تم إنشائها خلال الفترة السابقة، إضافة إلى توفير الأراضي اللازمة للاستثمار السياحي، وحل مشكلة الأراضي المحجوزة بتوفير التمويل اللازم لتسويرها، و دعم مشروع دراسة جدوى توظيف مقومات السياحة العلاجية كأول مشروع استثماري نموذجي.

وحول السياحة البيئية أكد المشاركون أهمية الحفاظ على مقومات السياحة البيئية من الإهدار والتلوث البيئي والعمل على استدامتها وبما يشجع السياحة الخضراء .. مشيرين إلى أهمية الحفاظ على النظافة العامة في المدن والمواقع السياحية لما يحقق جاذبيتها أمام زوارها، وضرورة إنشاء صندوق لدعم الصناعات والمشاريع السياحية الصغيرة في المناطق والمواقع السياحية المختلفة.

وبالنسبة لعملية الترويج والتسويق السياحي أكد المشاركون أهمية استمرار وتكثيف مشاركة اليمن في الفعاليات والمعارض السياحية، وبذل الجهود لرفع التحذيرات والصورة السلبية عن اليمن، وأهمية التوسع في الترويج السياحي إعلامياً على مستوى القنوات الفضائية ووسائل الأعلام الأخرى وخاصة في معارض السياحة الدولية لعام ٢٠١٢-٢٠١٣م لتعويض ما ألحقته الأزمة من خسائر فادحة بالسياحة ورد الاعتبار للمنتج السياحي اليمني .

ورفع المشاركون في ختام أعمال الملتقى برقية شكر إلى فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي أعربوا فيها عن خالص التحية والعرفان والامتنان لتوجيهاته المخلصة والصادقة في بناء وتحقيق اليمن الجديد .. مثمنين عالياً انتصارات القوات المسلحة والأمن على عناصر الإرهاب في كافة محافظات الجمهورية، متمنين النجاح للجهود التي يبذلها فخامة الرئيس باتجاه الحوار الوطني وتعزيز الوحدة اليمنية وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية وبلوغ أماني وطموحات شعبنا اليمني في الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية.

هذا وكانت الجلسة الختامية للملتقى بحضور وكلاء الوزارة وجميع قادة العمل السياحي في القطاع العام والخاص ركزت على مناقشة جميع أوراق العمل والتي اكدت أهمية إشراك المجتمع المحلي في تنمية وتطوير السياحية وتنمية الوعي بأهميتها بين أفراد المجتمع.

■ ،، تصوير/ فؤاد الحرازي

الثورة

نائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس التحرير : عبدالله عبدالله الصعفاني

نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون المالية والموارد البشرية : خالد أحمد الهروجي

مدير التحرير : ابراهيم المعلمي

نائب مدير التحرير : جمال فاضل

سكرتيرا التحرير : علي الشرجي ـ سليمان عبدالجبار

يومية سياسية جامعة | تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر | الإدارة العامة : صنعاء ـ شارع المطار

althawrah99@yahoo.com www.althawra.net

الإدارة العامة : 321528/32/33 فاكس :334914-332505 ص.ب :2195-1475
المبيعات : 274039 فاكس :2700064 الإعلانات :274038 فاكس :274035
التوزيع والاشتراكات : 274037 الإدارة التجارية : 274036 فاكس : 480680
الفروع : عدن : 231783 فاكس : 233354 تعز : 220800 فاكس : 220900
الحديدة : 245842 فاكس:211537 حضرموت : 303930 فاكس : 303931 إب / تلفاكس : 400251
الضالع / تلفاكس : 431372 أبين / تلفاكس : 602096 عمران / تلفاكس : 613388